

رأي اقتصادي

المستشار القانوني د. محمود صالح



إصلاح الذات أفضل من إصلاح الاقتصاد

إن التحدي الحقيقي أمام تحقيق الإصلاح في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العربي بشكل خاص هو وجود سجناء متقاعين لأفكار الستينات، سجناء وجدوا على مناصب لا يريدون أن يتركوها لأنهم يدركون أن هذا المنصب سوف يكون الأخير لديهم يشاركون في مؤتمرات وندوات بإجسادهم ويتكلمون، وفي الواقع يستعملون المستشارين من خلف الأسوار. نعم هؤلاء الخبراء الدوليون أصحاب المناصب الحساسة لا يجيدون حتى استعمال الكمبيوتر، يتمسكون بالحلول التي وضعت إبان الحرب العالمية الأولى التي نتجت بظلمة مدمرة في العالم، اقتصاديات منهارة، دول مهددة بالزوال من على الخارطة، اقتصاديات منهكة والعيب أن القاسم المشترك بينهم هو توافقه على سياسة الهروب إلى الأمام وقد نجحوا في ذلك بسبب غيابة الشعوب وعدم ملاحظتهم بعد انتهاء مهامهم، والمفارقة أن هؤلاء الأشخاص في العالم يتحولون إلى سلطة رقابة تلاحق الأشخاص اللامعنين بكل جرأة ويتغنون بأجسادهم بكفي أن تقوم الحكومات الجديدة في العالم بالإصلاح الاقتصادي والسياسي، وكذلك بالإصلاح الفكري حتى تنحصر من هؤلاء الأشخاص.

إن هذه المقولة سوف تشد عليها أقلام الملحقين لأنه في المحاضرة التي أقيمتها في المؤتمر العام لنمو تجارة العقارات في الشرق الأوسط أبيت تخوفي من سبب ارتفاع الأسعار بشكل جنوني ونكرت أن خلف هذا الموضوع شيء مريب فكانت النتيجة أن أسعار العقارات في لبنان انخفضت في الشهرين الماضيين بنسبة 25% فكما ارتفعت الأسعار من دون سبب وبشكل جنوني فإن أسعار العقارات سوف تنخفض وكذلك من دون سبب. ولكن ما يطرح وعلى مستوى العالم ما هو السبب في الارتفاع والانخفاض ومن دون سبب خاصة في دولة مثل لبنان لا كهرباء ولا ماء ولا مواصلات ولا خدمات، معارضة وموالات، وسعر العقاري الأعلى تقريبا في الشرق الأوسط فما الذي يدفع الأجنبي إلى شراء عقار بثمان مائة ألف دينار في باريس أو لندن في دولة كل يوم هناك خير؟

إن المسكين بزمام الأمور في كثير من المصالح والهيئات والمؤسسات في لبنان مازالوا يعتقدون أفكارا بعيدة تماما عن فلسفة السوق الحر لأنهم تعودوا على ذلك العيش في ظل دولة حيث لا دولة ومن يخرق المعادلة فهناك الشارع والشارع المضاد لذلك ليست الفلسفة الاقتصادية التي يجب اتباعها مجرد ميل قلبي، وإنما يجب أن تكون سياسات مدروسة قائمة على أسس علمية سليمة، بحيث تحقق صالح الوطن والمواطنين، فكاننا شعرات جوفاء لم نجن منها إلا الهزائم والإخفاقات، ودعونا نعمل بمنهج علمي رصين يتحقق من خلاله صالح الجميع، فكاننا كلام دون أفعال وفي الختام رمي الأوطان وهلاكها، هنا مثل شعبي جميل يستوقفني دائما عندما يقول «اللي ايده بالماء ليس مثل اللي ايده بالنار»، فمن السهل لنا جميعا أن نقعد، ولكن أراهن على أن هؤلاء الناقدون لو أصبحوا في موقع المسؤولية فانهم لن يجدوا أمامهم طريقا للإصلاح إلا اتباع نفس تلك السياسات التي يوجهون لها تلك الانتقادات الآن والسبب اننا تعودنا على كثرة الكلام وقلة الأفعال وغياب الرقابة وزوال الحاسبة. وفي الختام الله المستعان.

الشركة نجحت في تسوية جميع ديونها مع 5 بنوك الأولى للاستثمار تربح مليوني دينار في 2011



محمد الغربية

أعلن رئيس مجلس الإدارة في الشركة الأولى للاستثمار محمد مجبل الغربية أن الشركة حققت نتائج متميزة في أعمالها خلال السنة المالية 2011 رغم الظروف غير المستقرة عموما في الأسواق الإقليمية والعالمية، وذلك بفضل الجهود المتميزة التي بذلتها في خفض ديونها لتصل إلى 45 مليون دينار مما يعكس على مضاعف الدين على حقوق المساهمين حيث كان قبل التسوية 1,27 وأصبح حاليا 0,54، ونتيجة لعملية التسوية ازدادت حقوق المساهمين بنسبة نحو 10٪، حيث إن جزءا منها انعكس في البيانات المالية 2011 والجزء الآخر سيسجل في بيانات الربع الأول 2012، وتعكس هذه الزيادة ارتفاعا في القيمة الدفترية للسهم.

ولفت إلى أنه مع تسويات الديونيات التي تمت مع البنوك الدائنة وجهات أخرى بنجاح ملحوظ، فقد تحسرت الشركة من أعباء خدمة دين تصل إلى 3,2 ملايين دينار سنويا، وتبقى لديها أصول جيدة تستعكس إيجابيا على تشغيلها، متوقعا أن تخفض الشركة ديونها بنسبة تقارب 41٪ قبل نهاية الربع الأول من عام 2012 أي ما يعادل مبلغا يقارب 20,231 مليون دينار. وأشار الغربية إلى أن الشركة الأولى للاستثمار تخرجت من بعض استثماراتها محققة عوائد جيدة حيث تم الخروج من عقارات خارجية بعد إتمام

تطويرها بقيمة 8,6 ملايين دينار محققة ربحا يقارب 1,1 مليون دينار، كما تم التخلص من أرض استثمارية بمبلغ يقارب 8,4 ملايين دينار محققة ربحا يقارب 936 ألف دينار.

وتطرق محمد الغربية إلى محفظة عقارية خارجية تم الترخار منها بقيمة 6,9 ملايين دينار تم فيها تحقيق ربح يقارب 2,4 مليون دينار. وضمن تخارجات الشركة الأولى للاستثمار الناجحة ذكر محمد الغربية أنه في أواخر العام الماضي أتمت الشركة الأولى للاستثمار تصفية بنك الاستثمار الأول بالبحرين، إذ وافق مساهمو البنك على التصفية بسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على أسواق المنطقة، حيث بدأ تشغيل البنك في ديسمبر 2008 متزامنا مع بداية الأزمة المالية، ورغم دراسة إدارة البنك لعدة مشاريع استثمارية إلا أن السوق وقتها لم يكن مشجعا على اتخاذ قرار بالاستثمار بناء على اتباع إدارة البنك سياسة استثمارية متحفظة للمحافظة على رأس المال حماية لحقوق المستثمرين في الوقت الذي كانت فيه الأصول العالمية في انخفاض كبير ومستمر.

فرع جديد لـ «بنك وربة» في مجمع ليلى جاليري

يفتح «بنك وربة»، أحدث البنوك الكويتية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، اليوم فرعا جديدا في مجمع ليلى جاليري بمنطقة السالمية، شارع سالم المبارك، ليكون هذا الفرع الجديد هو الثالث بعد الفرع الذي افتتحه البنك في مجمع الرمال بمنطقة حولي، وفرعه الثاني في برج «أوتاد» بمنطقة القبلية بمدينة الكويت.



عدنان السالم

ويأتي الفرع الجديد في إطار سعي «بنك وربة» إلى توسيع نطاق عمله وخدماته للوصول إلى أكبر قدر من العملاء، وتماشيا مع التزام البنك بإثراء تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في الكويت. وتعليقا على هذه الخطوة، قال رئيس المجموعة المصرفية عدنان سلمان السالم: «يقوم اليوم «بنك وربة» بافتتاح أحدث فروعه في مجمع ليلى جاليري بمنطقة السالمية، موسعا بذلك نطاق خدماته المالية المميزة إلى أنحاء جديدة من الكويت في إطار التزامه المتواصل بخدمة العملاء»، مشيرا إلى أن فرع ليلى جاليري سيوفر لسكان هذه المنطقة فرصة اختبار السهولة في إجراء معاملاتهم المصرفية، خاصة أن «بنك وربة» يسعى دوما لاختيار مواقع إستراتيجية في الكويت، ليكون على مقربة من عملائه، وتقديم لهم أفضل تجربة مصرفية».

وأكد السالم أن «بنك وربة» على أتم الاستعداد لاستقبال الجمهور الكريم بمختلف شرائحه خلال ساعات العمل الرسمية وتقديم أفضل الخدمات المصرفية والتي تشمل فتح الحسابات بأنواعها المختلفة الحساب الجاري، حساب الراتب وحساب التوفير، وكذلك الودائع المصرفية، الوكالة بالاستثمار. ويخطط «بنك وربة» للافتتاح الرسمي خلال الشهرين المقبلين، بحضور حشد من كبار المسؤولين الحكوميين وشخصيات رفيعة المستوى.

وزارة العدل Ministry of Justice



إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 18/4/2012 م - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2010/280 و 2010/130 و 2010/228 ببيع/2

في القضية رقم، 2010/228 ببيع/2

المرفوعة من،

ضد،

- 1 - عبد الرزاق عبد الحميد الصانع
- 2 - جميل عبد الرزاق عبد الحميد الصانع
- 3 - شركة البلاسم للتجارة العامة
- 4 - بنك الكويت الدولي
- 5 - عبد الأمير عبدالله الأريش
- 6 - عبدالرسول عبدالله الباز
- 7 - بنك الكويت المتحد

(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)

في القضية رقم، 2010/280 ببيع/2

المرفوعة من،

ضد،

- 1 - البنك التجاري الكويتي
- 2 - عبد الرزاق عبد الحميد الصانع
- 3 - بنك الكويت الوطني
- 4 - بنك الكويت المتحد
- 5 - شركة البلاسم للتجارة العامة

(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)

في القضية رقم، 2010/130 ببيع/2

المرفوعة من،

ضد،

- 1 - شركة البلاسم للتجارة العامة
- 2 - جميل عبد الرزاق عبد الحميد الصانع

(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)

في القضية رقم، 2012/17 ببيع/2

المرفوعة من،

ضد،

- 1 - البنك التجاري الكويتي
- 2 - ورثة / عبد الرزاق عبد الحميد الصانع
- 3 - بنك الكويت الدولي
- 4 - شركة بلاسم للتجارة العامة والمقاولات
- 5 - شركة مجموعة الأوراق المالية

(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)  
(خصم مدخل)

أولاً، أوصاف العقار

العقار الأول، يقع بمنطقة الفروانية القسيمة 2 ومساحتها 1411م2 وهي عبارة عن أرض فضاء والوصوف بالوثيقة رقم 1976/6434 ويسعر أساسي مقداره 4021350 د.ك. (أربعة ملايين وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة وخمسون دينار كويتي)

العقار الثاني، يقع بمنطقة الفروانية قسيمة 3 ومساحتها 1417م2 وهي عبارة عن أرض فضاء والوصوف بالوثيقة رقم 1976/6434 ويسعر أساسي مقداره 1062750 د.ك. (مليون واثنان وستون ألف وسبعمئة وخمسون دينار كويتي)

العقار الثالث، يقع بمنطقة الفروانية القسيمة 4 الموصوف بالوثيقة رقم 1976/6434 وهي عبارة عن أرض فضاء ومساحتها 1623م2 ويسعر أساسي مقداره 1217250 د.ك. (مليون ومئتان وسبعمئة عشر ألف ومئتان وخمسون دينار كويتي)

العقار الرابع، يقع بمنطقة أبرق خيطان الشرقية الموصوف بالوثيقة رقم 83/4248 قطعة 3 قسيمة 1 ومساحتها 1000 م2 بتمن أساسي مقداره 500000 د.ك. (خمسماية ألف دينار كويتي) وهو عبارة عن بيت مهجور

العقار الخامس، يقع في أبرق خيطان الشرقية قطعة 3 قسيمة 2 بالوثيقة رقم 83/4248 ومساحتها 1000م2 وهو عبارة عن بيت مهجور بتمن أساسي مقداره 505000 د.ك. (خمسماية وخمسة ألف دينار كويتي)

العقار السادس، يقع في أبرق خيطان الشرقية قطعة 3 الموصوف بالوثيقة رقم 75/3714 القسيمة 373 والبالغ مساحتها 2100م2 وهي عبارة عن حوطة بداخلها مباني بتمن أساسي مقداره 620000 د.ك. (ستماية وعشرون ألف دينار كويتي)

العقار السابع، يقع في منطقة خيطان الشرقية قطعة 3 الموصوف بالوثيقة رقم 75/3714 القسيمة 374 وهي عبارة عن حوطة بداخلها مباني بتمن أساسي مقداره 600000 د.ك. (ستماية ألف دينار كويتي)

العقار الثامن، يقع في منطقة خيطان الشرقية قطعة 3 الموصوف بالوثيقة رقم 75/3714 ومساحتها 1000م2 قسيمة رقم 375 وهي عبارة عن حوطة بداخلها مباني بتمن أساسي مقداره 650000 د.ك. (ستماية وخمسون ألف دينار كويتي)

العقار التاسع، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 154 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهي عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار العاشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 155 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهي عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الحادي عشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 156 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهو عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الثاني عشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 157 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهو عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الثالث عشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 158 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهو عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الرابع عشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 159 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهو عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الخامس عشر، يقع في منطقة خيطان الجنوبية قسيمة 160 قطعة 2 ومساحتها 1275م2 وهو عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار السادس عشر، يقع في منطقة السالمية الموصوف بالوثيقة رقم 82/7651 قطعة 142 قسيمة 6 ومساحته 2780م2 وهي عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 780000 د.ك. (سبعماية وثمانون ألف دينار كويتي)

العقار السابع عشر، يقع في منطقة السالمية الموصوف بالوثيقة رقم 82/7651 قطعة 142 قسيمة 7 ومساحته 2751م2 وهي عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 760000 د.ك. (سبعماية وستون ألف دينار كويتي)

العقار الثامن عشر، يقع في منطقة السالمية الموصوف بالوثيقة رقم 82/7651 قطعة 142 قسيمة 8 ومساحته 2759م2 وهي عبارة عن عمارة استثمارية بتمن أساسي مقداره 760000 د.ك. (سبعماية وستون ألف دينار كويتي)

العقار التاسع عشر، يقع في منطقة مشرف الموصوف بالوثيقة رقم 81/1463 قطعة 2 قسيمة 174 ومساحته 2750م2 وهو عبارة عن منزل سكن بتمن أساسي مقداره 340000 د.ك. (ثلاثة وأربعون ألف دينار كويتي)

العقار العشرون، يقع في السالمية الموصوف بالوثيقة رقم 82/7651 قسيمة 9 ومساحتها 2834م2 بتمن أساسي مقداره 800000 د.ك. (ثمانماية ألف دينار كويتي)

العقار الحادي والعشرون، يقع العقار في منطقة البقع الموصوف بالوثيقة رقم 73/2159 قطعة رقم 22 و 2 و 2 ومساحته 5393م2 عبارة عن حوطة بداخلها مباني سكن وحديقة بتمن أساسي مقداره 7280500 د.ك. ( سبعة مليون ومائتان وثمانون ألف وخمسمائة دينار كويتي)

العقار الثاني والعشرون، يقع العقار في منطقة البقع الموصوف بالوثيقة رقم 73/2171 قسيمة 1/2 ومساحته 7588 م2 وهو عبارة عن حوطة بداخلها مباني سكن وحديقة بتمن أساسي مقداره 11382000 د.ك. إحدى عشر مليون وثلاثمائة واثنان وثمانون ألف دينار كويتي.

العقار الثالث والعشرون، يقع العقار في منطقة البقع الموصوف بالوثيقة رقم 84/1332 قسيمة 1/2 ومساحته 1582 م2 وهي عبارة عن أرض فضاء بتمن أساسي مقداره 2373000 د.ك. (اثنان مليون وثلاثمائة وثلاثة وسبعون ألف دينار كويتي)

العقار الرابع والعشرون، يقع في منطقة البقع الموصوف بالوثيقة رقم 84/1332 قسيمة 13 ومساحتها 1659م2 وهو عبارة عن أرض فضاء بتمن أساسي مقداره 2488500 د.ك. (مليونان وأربعمئة واثنان وثمانون ألف وخمسمائة دينار)

العقار الخامس والعشرون، الموصوف بالوثيقة رقم 84/1332 قسيمة 14 ومساحته 1695م2 مقداره 2542500 د.ك. (اثنان مليون وخمسمائة واثنان وأربعون ألف وخمسمائة)

العقار السادس والعشرون، الموصوف بالوثيقة رقم 78/4336 فندق ريجنسي ومساحته 26525م2 وهو عبارة عن فندق بتمن أساسي مقداره 65000000 د.ك. (خمسة وستون مليون دينار كويتي)

ثانياً، شروط المزاد

أولاً، على كل من يشارك في المزاد أن يقدم للمحكمة خمس الثمن الاساسي على الأقل للعقار الذي يرغب في شراؤه وذلك بموجب شيك مصدق من البنك المحسوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي مطاعه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمضروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد مطاعه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، في حال ايداع من اعتمد مطاعه خمس الثمن على الأقل يوجب البيع مع زيادة العشر.

خامساً، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاود عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاود ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذه الثمن.

سادساً، إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالتعثر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي مطاعه غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما يتنص من ثمن العقار.

سابعاً، يتحمل الراسي عليه المزاود مصاريف الدعوى وإجراءات البيع ومقدارها 200 د.ك. وأتعاب الخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعاً، يقر الراسي عليه المزاود أنه عين العقار معاينة نافية للجهالة.

تتبيه،

1 - حكم رسو المزايد قابل للإستئناف طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

2 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه إذا كان من نعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاود بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة، يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على التقصام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية إضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار

رئيس المحكمة الكلية

«المركز» يرفع مؤتمر الاستثمار في البنية التحتية

أعلن المركز المالي الكويتي عن رعايته مؤتمر الاستثمار في البنية التحتية في الكويت، والذي أقيم يومي 26 و 27 مارس الجاري. وقد استعرض نائب الرئيس للأبحاث في «المركز»، راغو مانداغولانور أهم ما توصلت إليه دراسات «المركز» في مجال البنى التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار النفط يوفر لدول المنطقة السيولة الكافية لإطلاق مشاريع كبرى للبنية التحتية، وتطرق إلى التطورات التشريعية الأخيرة في دول المنطقة، والتي تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في مشاريع البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأكد أن النمو السكاني المتسارع في المنطقة يدفع إلى ارتفاع الطلب على مشاريع البنى التحتية التي باءت بالكساد تلبية احتياجات السكان. وفي هذا الصدد، قالت نائب الرئيس للإعلام والاتصالات بالإناية في «المركز» بسيمه غريب: تعكس رعاية «المركز» لهذا الحدث حرصنا على المشاركة الفاعلة في تنمية دولة الكويت وبنيتها التحتية، حيث يقوم المتحدثون الذين تم اختيارهم بعناية من قبل المنظمين بإلقاء الضوء على أهم مشاريع البنية التحتية في الكويت، وسيسبل تحقيق التعاون بين القطاعين الخاص والعالم لإتمام هذه المشاريع الكبرى».



راغو مانداغولانور

10 ملايين دينار أرباح «المشتركة»

اعتمد مجلس إدارة شركة المجموعة المشتركة للمقاولات البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وجاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحاً بلغت 10,1 ملايين دينار ما يعادل 105,2 فلوس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 8,8 ملايين دينار ما يعادل 92,2 فلوس للسهم خلال السنة المالية المقارنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 70٪ نقداً و 10٪ منحة. من جهة أخرى، أفادت الشركة بأنه تمت ترسيبة المناقصة رقم وك م/141/2010/2011 والخاصة بتوريد وإنشاء وانجاز وصيانة عدد (4) خطوط مياه مقطرة قياس 1600م من محطة تقطير الزور الشمالي وحتى مجمع مياه الزور 2 بقيمة 35,8 مليون دينار.

الاداماندا Al Der Money Market Fund صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية بدأ نشاطه في 2004/04/01

صحة المالية الوحيدة كما في 2012/03/26

1.217827 د.ك.

adamgdl

للتاسيس: 2332 4165 - 2234 4859